صفقات الأسلحة الجديدة في الجزيرة العربية وايران

لماذا تعزز ايران والسعودية وبلدان الخليج العربي قواتها المسلحة

ما هي الأهداف الحقيقية لصفقات السلاح الأخيرة الضخمة في المنطقة؟

بزور واشنطن حاليا شاه ايران في زيارة رسمية يجري خلالها محادثات مع الرئيس الاميركي وسط انباء عن صفقة سلاح جديدة ضمن سلسلة صفقات تسلح ذات حجم لم تعرفه المنطقة من قبل، عقدتها ايران والسعودية ودول الخليج العربي مع الولايات المتحدة ، وتتراوح قيمتها ما بين ٤ ـ ٥ مليار دولار .

ان تعاظم اهمية النفط العربي ـ الامر الذي تطلب ايجاد قوة ضاربة بيد الامبريالية الامركية لاحتلال منابع النفط اذا اقتضت الضرورة ـ وانتصارات حركة التحرير الوطنية في اليمن الديمقراطية ، وفي ظفار ـ بقيادة الجبهة الشعبية لتحرير عمان والخليج ـ وما تمثله من تهديد للنفوذ الامبريالي ومصالحه النفطية في المنطقة ، وابرام معاهدة الصداقة والتعاون السوفياتية ـ العراقية ، وتأميم النفط في العراق في سنة ١٩٧٢ ، بالاضافة الى انشاء دولة بنغلادش بعد صراع عسكري بين الهند والباكستان ، وتعبئة الثانية ، وظهور الاتحاد السوفياتي كقوة بارزة في المحيط الهندي ، ان كل هذه التطورات قد زادت في اهمية دور ايران كنقطة ارتكاز رئيسية للولايات المتحده في منطقة الخليج خاصة .

ويعتبر شاه ايران نفسه في هذه المرحلة « الضامن الجديد لامدادات النفط العالمية » . فهو يقول : ليست لدينا مسؤوليات وطنية واقليمية فحسب ، بل لنا دور عالمي ايضا بوصفنا الضامنين والحامين عن نحو ٦٠٪ من مخزون النفط في العالم .. وعندما نكون اقوياء فاننا نستطيع ان نكون حكماء ايضا .. وان السلاح الذي نشتريه هو الرادع الذي سيكون رصيدا لجميع جيراننا » .

ومن اجل تنفيذ مهمه « الحماية » على افضل وجه ، والتي عهدت اليه من قبل الولايات المتحدة قامت ايران في الثمانية عشر شهرا الماضية بانفاق ما يزيد عن ثلاثه الاف مليون دولار على التسليح ، كما اعلنت النية على الاستمرار في هذا العمل من اجل المحافظة على مستواها لتصبح اكبر قوة عسكرية في الشرقين الاوسط والادنى. وتقدر ميزانية الدفاع الايرانية في عام ١٩٧٢ ـ ١٩٧٣ ـ ١،٤٠٠ مليون دولار ـ مقابل ١،٥١٠ مليون دولار ميزانية الدفاع الاسرائيلية لعام ١٩٧٢ !

في الواقع يظهر دور ايران في المنطقه واضحا، وبالتالي يظهر الهدف من هذه التعزيزات العسكرية الضخمة لايران ، بوضع الحقائق التالية في ترتيبها المنطقي :

١ ـ احتلال عدد من الجزر العربيه في الخليج العربي منذ نهايه عام ١٩٧١ .

ب ـ تدريب الطيارين الاسرائيليين في ايران على قيادة طائرات الفانتوم في عام ١٩٦٩ ـ ١٩٧٠ .

ج ـ ابقاء المئات من الضباط في الجيش الايراني الى اسرائيل لتلقي التدريبات المتطورة .

د ـ تزويد اسرائيل ـ ١،٣٤ مليون طن من النفط في سنة ١٩٧٢ (صحيفة « هاآرتس »)

هـ ـ المساهمه بنسبة ٤٩٪ في مشروعي خط انابيب النفط ايلات ـ اشدود .

و ـ التنسيق بين الاستخبارات الايرانية « سافاك » والاستخبارات الاسرائيلية ، وذلك في ما يسمى بمجال مكافحة « الارهاب » ، وملاحقتهما معا ، للمناضلين العرب والايرانيين .

ز ـ ارسال قوات ايرانيه الى سلطنة عمان لمساعده السلطان قابوس في محاربه الثوار هناك.

ح ـ ارسال المخربين عبر الحدود العراقية للقيام باعمال تخريبية واثارة الفتنه بين الاقليات في العراق ضمن المساعي المضادة لاسقاط الحكم الوطني القائم فيه .

● تسليح السعودية

اما المملكه العربية السعودية ، الركيزة الرئيسية الثانية للولايات المتحدة في منطقة الخليج العربي ، فانها لا تخفي عزمها عن استغلال قوتها الاقتصادية المتزايدة باضطراد ، لكي تلعب دورا مرموقا بين الدول العربية ، بما في ذلك من زعامة سياسة للمنطقة . وتتجلى هذه السياسة بوضوح منذ مؤتمر الخرطوم في عام ١٩٦٧ ، الى زيارة فيصل للقاهرة في شهر ايار الماضي ، وخاصة في الدور الذي تلعبه الرياض بتعزيز النظام الرجعي في اليمن الشمالية للمحافظة عليه كضمانة ضد تطور محادثات الوحدة بين اليمنين ، وكاداة لضرب واسقاط النظام الوطني القائم في عدن .

وهذا الدور الذي تلعبه السعودية في استراتيجية الثورة المضادة ـ بالاضافة الى كونها اكبر مصدر للنفط في العالم مما تحتم المحافظة على النظام الرجعي القائم فيها ـ هو الحافز لدى الولايات المتحدة لتسليح السعودية باحدث الاسلحة ، وهو الحافز الذي دفع واشنطن الى الموافقة مبدئيا على تزويدها ـ ٢٤ طائرة فانتوم، مما يجعل السعودية ثالث دولة في الشرق الاوسط بعد ايران واسرائيل تمتلك مثل هذه الطائرة المقاتلة الاميركية الحديثة .

اكثر من ذلك فان هذه الحقائق هي التي تفسر وجود الخبراء الاميركيين الذين يساعدون الرياض في بناء قاعدتين بحريتين في البحر الاحمر وتحديث الحرس الوطني السعودي ، والتي تفسر قرار البنتاغون اخيرا ، بارسال ١٢٠٠ خبير اضافي الى المملكة في الشهور القادمة برغم وجود الالاف منهم حاليا !

وبالاضافة الى صفقات السلح والتزويد بالخبراء لتحديث القوات المسلحة ، والتي عقدت بين واشنطن والرياض ، فقد حاولت السعودية ايضا استغلال التنافس الامبريالي بين كل من الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا على طريق تنويع مصادر السلاح الامبريالية وقد كشف الستار عن المحاولات والصفقات التالية :

٢ ـ عقدت السعودية في ٧ ايار الماضي اتفاقية اصبحت بموجبها شركة « برتش ايرو كرافت كوربوريشن » بالتعاقد مع الحكومة البريطانية ، مسؤولة عن مرافق الصيانة اللازمة لبعض طائرات سلاح الطيران الملكي السعودي وعن عمليات التدريب المتعلقة بها. وتعتبر هذه الصفقة الى حد بعيد « اكبر صفقة خارجية منفردة نالتها اية صناعة بريطانية » . وسوف تقوم بتنفيذها حوالي ٢٠٠ فني بريطاني .

ب ـ اشترت السعودية مجموعه من الطائرات العمودية البريطانية من طراز « سيكنج » وذكر بان قيمة هذه الصفقة تبلغ ٢٥٠ مليون جنيها استرلينيا .

ج ـ تم بين الملك فيصل والرئيس بومبيدو اثناء زيارة الاول لفرنسا في ايار الماضي ، مشاورات بشان شراء طائرات ميراج واسلحة اخرى فرنسية ، من قبل السعودية . ولما كانت السعودية لا تمتلك طاقات عملية وتقنية تذكر ، يستنتج من ذلك ان الاجهزة التسليحية التي اشترتها او سوف تشتريها ستخضع فضلا عن شروط الاتفاقيات، الى الاشراف الكامل للخبراء الامركيين والبريطانيين .

● الكويت ودويلات الخليج :

وتحاول الكويت الان استغلال حوادث الحدود زيادة في معدل الضخ سنويا .

وتحاول الكويت الان استغلال الحوادث الاخيرة التي وقعت في شباط هذا العام بينها وبين العراق بالاضافه الى حجم التسليح الايراني لكي تحصل هي الاخرى على نظم تسليحية حديثة. وتجري الكويت الان مفاوضات مع الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا من اجل شراء السلاح . وتبلغ قيمة الصفقة الامركية وحدها ٦٠٠ مليون دولار « لوموند » .

وقد ذكرت جريدة « واشنطن بوست » بعض التفاصيل عن هذه الصفقة كالتالي: ١٦٠ دبابة حديثة من طراز « م ـ ٦٠ » ، ٢٣ مقاتله نفاثة من طراز كروسيد وحوالي ١٨٠٠ صاروخ ضد المدرعات ، واكثر من ١٥٠ صاروخ هوك بالاضافة الى عدد من الطائرات العمودية .

وما ذكر من قبل عن السعودية ينطبق ايضا على الكويت فقد ادلى الناطق بلسان وزارة الخارجية الامركية بتصريح جاء فيه : « ان مسالة ابقاء بعثات من المستشارين العسكريين مثل البعثة الموجودة الان في ايران قد تكون من الموضوعات التي تبحث الان مع الكويت .

وذكر ايضا في واشنطن ان هناك مجموعه من المفاوضين العسكريين الامركيين يقومون الان بزيارات لكل من ابو ظبي وقطر للتفاوض معهم على شراء اسلحة امركية حديثة من اجل « تعزيز القدرة العسكرية لدول الخليج » حسب الادعاءات الامركية ، والتي هي في الحقيقة عملية تسرب لابتلاع الخليج وحل محل النفوذ البريطاني هناك .

ومن المعروف ان بريطانيا تساعد على تدريب عدد من دويلات الخليج التي تعتمد حتى الان، على الاسلحة البريطانية . كما تعرف لندن « باعارتها » لجنود وخبراء انكليز لسلطنة عمان لمكافحة الثوار . كما تلعب كل من ايران والاردن دورا مماثلا من ناحية التدريب والاشتراك الفعلي في القتال ضد ثوار الجبهة الشعبية لتحرير عمان والخليج .

الاهداف الحقيقية لصفقات السلاح الاخيرة في المنطقة :

١ ـ تسليح ايران تسليحا فعليا وجعلها اقوى قوة في الخليج وابقاء تسليح الدول العربية شكليا ، اي ابقاء المنطقة تحت رحمه الاحتلال الايراني في اية لحظة .

٢ ـ الاستمرار في سياسة « قسمه » المنطقة .

٣ ـ اعطاء القطاع العسكري للقوة الاقتصادية المتزايدة لدول الخليج النفطية من اجل تزعم المنطقة سياسيا وتجميد الاوضاع بها لتمرير الحلول السلمية والاستسلامية ولضمان استمرار نهب ثروات شعوبنا .

٤ ـ قمع واجهاض الحركات الوطنيه المتحرره في المنطقة مثل الثورة الفلسطينية وثورة عمان وظفار وجمهورية اليمن الدمقراطية والعراق.

٥ ـ كبح الرساميل الوطنية المتزايدة وتحسين العجز في ميزان المدفوعات الامركي :

سبب تراكم الرساميل عند دول النفط العربية قلقا شديدا بين الاوساط الماليه الامركية والاوروبية . اذ قدرت هذه الاوساط ان دول النفط العربية تمتلك حاليا اكثر من سبعة مليار دولار في البنوك المركزية الاوروبيه « علاوة عما يزيد عن هذا المبلغ في البنوك الخليجية واللبنانية » من مجموع ٣٠ مليار دولار تشكل جميعها رساميل « سائحه » اي تجول في السوق الاورو ـ دولارية . وتشكل هذه الرساميل العربية جزءا كبيرا من عمليات المضاربة بالدولار في الخارج ، اذ انها تجول في اوروبا بشكل من الحريه لا يتناسب مع التحديد الراهن لنسب التبادل بين العملات وفي جو من الثقه الدوليه المعدومة . هذا وقد قدر احد مسؤولي « درسدنربنك » الالماني الغربي ان حوالي ٢،٧٠٠ مليون دولار اي نصف الرساميل التي تدفقت في اوائل شباط ١٩٧٣ بالدولار على المانيا الغربية، هي رساميل عربية نفطية . وقد سبب هذا التدفق الدولاري وفذاك في ابر ازمة نقدية شهدتها الرأسماليه منذ الثلاثينيات .

وتشير التقديرات « منهاتن بنك » الامركي الى ان عوائد النفط التي ستعود على السعوديه والدول الخليجية العربية الاخرى سوف تتراكم حتى عام ١٩٨٥ الى ٢٢٧ مليار دولار وتقدر هذه التقارير ان هذه الدول سوف تنفق نصف هذه المبالغ الهائلة في عمليات التنمية والتطور في داخل البلاد حيث يبقى لديها عندئذ ما تزيد عن مائه مليار دولار احتياطي من الذهب ومن العملات الاجنبيه « هيرالد تريبون » .

كما ترى هذه الاوساط انه لكي يكبح هذه الرساميل ويوضع تحت رقابة الاحتكارات العالمية فلا بد من توظيف جزء كبير منها في الدول الغربية مما يتفق مع رغبة حكومات بعض الدول العربية النفطيه . « راجع صفحه ١١ »

كما يساعد صفقات السلاح على استنزاف هذه الرساميل مما يساعد على تخفيف « ارهاق الدولار » وتحسين العجز الدور في ميزان المدفوعات الامركي بالذات والذي سوف يتزايد من ٦،٤ مليار دولار في عام ١٩٧٢ الى ٢١ مليار في نهايه العقد الحالي .

٦ ـ استمرار لازدهار صناعه الاسلحه :

وجدت شركات السلاح الامركية بعد حقبه الصراع في جنوب شرق اسيا ـ والذي كان يمتص معظم الانتاج ـ وجدت نفسها مهدده بالتوقف عن الانتاج . ولما كان لهذه الشركات من نفوذ ضخم ليس في القطاع الصناعي فحسب وانما ايضا ، في تحريك بل وعمل السياسه الامركيه ، فكان هناك امامها الاختيار بين طريقين لحل هذه الازمه ، اولهما بيع السلاح في اسواق جديده وبكميات كبيره وثانيهما فرض خوض حرب محدودة جديده على الولايات المتحده . وقد تم اختيار الطريق الاول لكثره مخاطر الطريق الثاني ولان موازين القوى الحالية في العالم تقف ضد خوض مثل هذه الحرب ـ قوة المعسكر الاشتراكي « وسياسه الانفتاح » . ـ

٧ ـ اظهار الولايات المتحده الامركيه تعظهر الحيادي بين الاطراف اي تمويه خطوره السياسه الامركيه وغطاء للمضي الى ابعد الحدود لتسليح العدو الصهيوني الذي لا توضع شروط عليه حول طريقه استخدامه لهذه الاسلحة .

٨ ـ السيطره الكامله على جميع الامكانات الدفاعيه والهجوميه للدول العربيه النفطيه من خلال شروط الصفقات ومن خلال الخبراء والفنيين المسيطرين على الاسلحه بيد هذه الدول اسما وليس فعلا ولن تتحول الى قوه فعلية الا ضد حركات التحرر العربيه .

المضمونات الحقيقية لدعوة القذافي "الوحدوية"!

"النظرية الثالثة" تثير التساؤل:

هل فعلا يريد القذافي الوحدة مع مصر؟

بقلم: عدنان بدر

منذ ان قام القذافي بانقلابه في ليبيا ، وهو بسياساته المختلفة ، يشغل حيزا ملحا في مواقف جميع الاطراف والقوى واجهزة الاعلام في الوطن العربي كله . ولم يمر في تاريخ السياسة العربية حدث او موضوع اثار حول نفسه كل ذلك التناقض في المواقف منه .. وهذا التناقض يعود الى سببين :

السبب الاول هو التناقض الموضوعي بين مواقع القوى والاطراف واجهزة الاعلام في الوطن العربي ، حيث ينطلق بعضها من مواقع رجعية ومحافظة تتمسك بالعقلية القديمة التي حكمت ليبيا قبل الانقلاب وابقتها اسيرة عزلة عن النضال العربي، ونهبا لسيطرة الامبريالية بشكل عام واحتكاراتها النفطية بشكل خاص . في حين ينطلق البعض الاخر من مواقع وطنية وتقدمية وثورية ، تتراوح مواقفها ـ تبعا لنضوجها ـ بين الفرح غير المحدود بسقوط النظام الليبي القديم ، احد القلاع الرجعية العاتية في الوطن العربي ، وبين اختلاط ذلك الفرح بشروط التطلع الى النظام الجديد والتاكد من سلامة خطه الوطني وخطواته التقدمية ومواقفه الثورية. خاصة وان الوطن العربي كان مسرحا لاكثر من انقلاب عسكري مشابه لم يكن الحكم عليه من خلال سوء ما سبقه متطابقا مع الحكم عليه من خلال ما تلاه .

فلم يكن ـ على سبيل المثال ـ ليكفي الجنرال اوفقير ان يطيح بنظام المغرب الرجعي ، تماما كما لم يكف الجنرال جورسيل وجماعته انهم اطاحوا بعدنان مندريس في تركيا ، او جنرالات اليونان الذين اطاحوا بالملك قسطنطين .

انطلاقا من الدروس التي رسبتها التجارب المريرة في المنطقة كانت « الهدف » ، من ضمن المواقع الاخرى للفصائل المتقدمة في حركة التحرر الوطني ، تنظر الى انقلاب القذافي بفرح التخلص من نظام ادريس الملكي ، وبترقب المواقف التي سوف ينهجها الحكم الجديد، وكان ذلك كله مشدودا الى تقدير الدور والطاقة التي يمثلها القطر الليبي في حال توفر قيادة ثورية له تستطيع ان تجند ذلك الدور وتلك الطاقة لخدمة حركة التحرر الوطني العربية في معركتها المصيرية الراهنة .

ومع الاسف ، جاءت مواقف الحكام الجدد لتؤكد المخاوف المشروعة لحركة التحرر ، فان اي دارس موضوعي لمسار الخط السياسي الليبي بعد الانقلاب ، سوف يكتشف بسرعة مدى رقة ذلك الحجاب الانفعالي العاطفي الذي يستر المضمون الرجعي الحقيقي لذلك المسار ولاكثر سبقت القذافي بعشرات السنين، ومرت بتطورات فكرية وتجارب سياسية ، رسبت فيها الغني من الدروس واغتنت بالتقدمي من المضامين . وليس ممكنا الان اهمال ان بداية التهوض القومي العربي كحقيقة نضالية ملموسة ومعمدة بالدم ، كان ابان الحكم التركي الاستعماري ، الذي وجد من مصلحته محاربة ذلك النهوض ، بوضع « الوحدة الاسلامية » في موقع المعارضة مع الوحدة العربية. لكن كل جبروت النظام التركي الاستعماري ، وما يساعده من عوامل التخلف التي كانت آخذة بخناق الشعب العربي .. كل ذلك لم يستطع ان يحجب الفارق بين الوحدة العربية كمضمون قومي وانساني وبين الدعوة للوحدة الاسلامية ، رغم ما يشكله الدين الاسلامي من رابطة تراث حضاري وانساني ضمن المعطيات القومية العربية .

وبعد تحرر البلدان العربية من ربقة الاستعمار التركي ، اخذ النضال القومي العربي يمتلئ بمضامين جديدة ، كان في طليعتها النضال ضد الاستعمار والامبريالية بشكليهما القديم والحديث. كما انه بعد « الاستقلال » السياسي لاكثر الاقطار العربية اخذ يتحد عضويا بالنضال ضد الصهيونية والرجعية الممثلة للطبقات ذات المصلحة بالانفعالات القومية .. اي انه اخذ شيئا فشيئا ومن خلال المعطيات الملموسة للوضع العربي ، يرتبط بالنضال الطبقي ، النضال من اجل تحرر الطبقات الكادحة ذات المصلحة الاساسية بالتقدم الذي تشكل الوحدة العربية اطاره الصحيح والسليم .

ورغم كل هذه التطورات ياتي الرئيس القذافي ليخذ من المظلمات الوحدوية التقدمية للجماهير العربية، مجالا للشد بذلك الجماهير عن مضمونات نضالها الوحدوي التقدمية ، وارجاعها الى الوراء ، بكل ما يثيره ذلك من حساسيات طائفية وعنصرية في الوطن العربي تؤثر تاثيرا سلبيا وشكل مباشر على كل معاركها النضاليه الراهنه . وليس بعيدا عن الحقيقة ما قيل عن دور النظام الليبي في الفتن والتوجهات الطائفية الرجعية التي عرفتها مصر وسوريا ولبنان خلال العامين الماضيين .

المضمون السياسي لوحدة القذافي

في الظرف العالمي الراهن حيث تدخل نضالات حركة التحرر الوطني العالمية في سياق العملية الثورية العالمية جنبا الى جنب مع قوى المعسكر الاشتراكي والطبقة العاملة في البلدان الرأسمالية وحيث تشكل حركة التحرر العربي احدى اهم قوى التحرر في العالم الثالث ، وتتصدى لاعتى هجمة امبريالية صهيونية رجعية في هذا العصر، وتدخل عوامل التحالف الثوري العالمي في صلب نضال هذه الحركة وتعطف تلك العوامل ضمن اهم اسلحة ذلك النضال ، في هذا الظرف ياتي « نظرية القذافي الثالثة » لتصبح سلاحا رئيسيا ضد ذلك التحالف ، لا تضيف عداءا للعدو ، في حين تسخر كل الامكانيات لعزل حركة التحرر العربي عن حلفائها واصدقائها اكانوا في المعسكر الاشتراكي ام ضمن صفوف حركات التحرر الوطني الاخرى او في صفوف الطبقة العاملة في البلدان الرأسمالية .

ليس هذا فحسب ، بل ان المضمون الطائفي والعنصري لدعوة القذافي و « نظريته الثالثة » تشكل حربا على الفكر التقدمي لاكثر فصائل حركة التحرر الوطني العربية نفسها ، كما تشكل دعما وسندا لكل القوى والتيارات والانظمة والافكار الرجعية في المنطقة .

المضمون الاجتماعي لوحدة القذافي

لعل من اطرف ما مارسه النظام الليبي على هذا الصعيد ، هو اللقاء الذي جرى بين الرئيس القذافي وبين الاتحاد النسائي في مصر .. حيث طلب الى نساء مصر العودة الى البيت والانزواء فيه بعيدا عن مواقع النضال والانتاج في المجتمع مستخدما في ذلك تفسيرات دينية لا تمت الى الدين بصلة ، كما لا تمت الى تاريخ كفاح الانطلاقة الاسلامية الاساسية حيث لعبت اكثر من مراة دورا بطوليا سجلته في اروع صفحات التاريخ . كما استخدم تفسيرات « بيولوجية » ليس بينها وبين العلم اي رابط .

والطريف ان هذه الدعوة قد طرحت على نساء القطر المصري حيث للمراة العربية هناك تراث نضالي طويل كان من درر النضال الوطني للجماهير العربية .. طرحت على حفيدات نساء مصر الذين تظاهروا عام ١٩١٩ ضد الانكليز ، وعلى تلميذات قاسم امين ، وعلى اللواتي منهن الوزراء والنواب ، واهم من كل ذلك ، انه منهن رائدات الانتفاضة الطلابية التقدمية اللواتي يبدين اروع آيات الصمود داخل سجون النظام المصري الحالي .

المضمون الاقتصادي لوحدة القذافي

لقد اشار الرئيس القذافي نفسه خلال اجتماعاته الاخيرة في القاهرة ، الى موقع « قونه » الذي ينطلق منه ويطلق معه افكاره الرجعية ، عندما طرح موضوع الثورة **والثروة** .. وكانه اراد ان يغري مصر للقبول باطروحاته، بما يملكه النظام الليبي من ثروة مجمدة في بنوك البلدان الامبريالية التي يدعي النظام الليبي محاربتها ، ومن ثروة بترولية يهيمن عليها الاحتكارات الامبريالية وخاصة الامركية (شركتي اوكسدنتال وستاندرد اويل) ..

وفي هذا المجال لا بد من ملاحظة ان اكبر الاغراءات والرشوات التي تقدم للطبقة الحاكمة في مصر من اجل جرها للعمل من اجل التسوية التصفوية ، هو فتح ابواب الثروة امام بعض شرائح تلك الطبقة ، وليس من سبيل الصدفة ذلك التوجيه الكبير في الغرب نحو السياحة الى مصر والذي تلاه فتح باب الاصطياف السعودي والخليجي في القاهرة . بكل ما يشكله ذلك من دفع للاقتصاد المصري من اية سبل انتاجية تحقق مصالح الطبقات الكادحة ، نحو سبل الخدمات والاقتصاد الاستهلاكي الذي يحقق رشوة بعض القطاعات والشرائح الطبقية المتجهة نحو المواقع الكومبرادورية المرتبطة ارتباطا وثيقا بعجلة الاقتصاد الامبريالي ، بكل ما لذلك من ترجمة سياسية داخل مصر وخارجها .

وفي هذا النطاق هل تكون اغراءات الثروه الليبية جزءا من هذا المخطط ؟ خاصه اذا علمنا ان الحكم الليبي لم يقدم لاي جهد تصنيعي في مصر او غيرها من الاقطار العربية اي حجم من المساعدة يتناسب مع علو صوت النظام الليبي « الوحدوي » !

هذه بعض نماذج من المضامين الفكريه والسياسيه والاجتماعيه والاقتصاديه لدعوه القذافي الوحدويه .. وامام طرح القذافي لهذه النماذج على الشعب المصري وعلى الحكم المصري تساءل المراقب تساؤلا مشروعا هو : هل فعلا يريد القذافي الوحدة مع مصر ؟؟

واذا كان يريدها فلماذا اختار الطرح الذي يثير معارضة اكثر قطاعات الشعب المصري .

١ ـ المضمون الفكري الرجعي الذي يثير معارضة كل القوى التقدمية في مصر .

٢ ـ المضمون السياسي الذي يثير كل القوى الوطنيه .

٣ ـ المضمون الاجتماعي الذي يثير كل الحركه النسائيه .

٤ ـ المضمون « الثوري » ـ على الطريقه القذافيه ـ الذي يخيف النظام الوسطي الحاكم من احتدام الصراع السياسي والاجتماعي بما لا يكفل لاجهزته القدرة على ضبطه وحمايه دكتاتوريته الحالية ؟؟

ان الوصول الى هذا التساؤل ، وربطه بالتناقض بين استغلال نظام القذافي للتطلعات الوحدوية للجماهير العربية ومحاولة حرفها عن مضمونها التقدمية المعمدة بافسى التجارب النضالية .. ان ذلك ليكشف الجوهر الرجعي الحقيقي لسياسة النظام الليبي وهزال النظيات الاعلامية والصوتية التي تحاول ان يغطي بها ذلك الجوهر ■■

لا يستطيع الرئيس القذافي ، ولا غيره ، إنكار او تجاهل ان النضال القومي العربي والتطلعات الوحدوية للشعب العربي ، هي حقائق تاريخية سبقت القذافي بعشرات السنين، ومرت بتطورات فكرية وتجارب سياسية ، رسبت فيها الغني من الدروس واغتنت بالتقدمي من المضامين . وليس ممكنا الان اهمال ان بداية النهوض القومي العربي كحقيقة نضالية ملموسة ومعمدة بالدم ، كان ابان الحكم التركي الاستعماري ، الذي وجد من مصلحته محاربة ذلك النهوض ، بوضع « الوحدة الاسلامية » في موقع المعارضة مع الوحدة العربية. لكن كل جبروت النظام التركي الاستعماري ، وما يساعده من عوامل التخلف التي كانت آخذة بخناق الشعب العربي .. كل ذلك لم يستطع ان يحجب الفارق بين الوحدة العربية كمضمون قومي وانساني وبين الدعوة للوحدة الاسلامية ، رغم ما يشكله الدين الاسلامي من رابطة تراث حضاري وانساني ضمن المعطيات القومية العربية .

وبعد تحرر البلدان العربية من ربقة الاستعمار التركي ، اخذ النضال القومي العربي يمتلئ بمضامين جديدة ، كان في طليعتها النضال ضد الاستعمار والامبريالية بشكليهما القديم والحديث. كما انه بعد « الاستقلال » السياسي لاكثر الاقطار العربية اخذ يتحد عضويا بالنضال ضد الصهيونية والرجعية الممثلة للطبقات ذات المصلحة بالانفعالات القومية .. اي انه اخذ شيئا فشيئا ومن خلال المعطيات الملموسة للوضع العربي ، يرتبط بالنضال الطبقي ، النضال من اجل تحرر الطبقات الكادحة ذات المصلحة الاساسية بالتقدم الذي تشكل الوحدة العربية اطاره الصحيح والسليم .

ورغم كل هذه التطورات ياتي الرئيس القذافي ليخذ من المظلمات الوحدوية التقدمية للجماهير العربية، مجالا للشد بذلك الجماهير عن مضمونات نضالها الوحدوي التقدمية ، وارجاعها الى الوراء ، بكل ما يثيره ذلك من حساسيات طائفية وعنصرية في الوطن العربي تؤثر تاثيرا سلبيا وشكل مباشر على كل معاركها النضاليه الراهنه . وليس بعيدا عن الحقيقة ما قيل عن دور النظام الليبي في الفتن والتوجهات الطائفية الرجعية التي عرفتها مصر وسوريا ولبنان خلال العامين الماضيين .

المضمون السياسي لوحدة القذافي

في الظرف العالمي الراهن حيث تدخل نضالات حركة التحرر الوطني العالمية في سياق العملية الثورية العالمية جنبا الى جنب مع قوى المعسكر الاشتراكي والطبقة العاملة في البلدان الرأسمالية وحيث تشكل حركة التحرر العربي احدى اهم قوى التحرر في العالم الثالث ، وتتصدى لاعتى هجمة امبريالية صهيونية رجعية في هذا العصر، وتدخل عوامل التحالف الثوري العالمي في صلب نضال هذه الحركة وتعطف تلك العوامل ضمن اهم اسلحة ذلك النضال ، في هذا الظرف ياتي « نظرية القذافي الثالثة » لتصبح سلاحا

تعيين او تبديل او اقالة او استقالة هذا الرئيس او ذاك . بقدر ما هي عملية تاريخية لها مضمونها الفكري والسياسي والاجتماعي والاقتصادي :

المضمون الفكري لوحدة القذافي

لا يستطيع الرئيس القذافي ، ولا غيره ، إنكار او تجاهل ان النضال القومي العربي والتطلعات الوحدوية للشعب العربي ، هي حقائق تاريخية سبقت القذافي بعشرات السنين، ومرت بتطورات فكرية وتجارب سياسية ، رسبت فيها الغني من الدروس واغتنت بالتقدمي من المضامين . وليس ممكنا الان اهمال ان بداية النهوض القومي العربي كحقيقة نضالية ملموسة ومعمدة بالدم ، كان ابان الحكم التركي الاستعماري ، الذي وجد من مصلحته محاربة ذلك النهوض ، بوضع « الوحدة الاسلامية » في موقع المعارضة مع الوحدة العربية. لكن كل جبروت النظام التركي الاستعماري ، وما يساعده من عوامل التخلف التي كانت آخذة بخناق الشعب العربي .. كل ذلك لم يستطع ان يحجب الفارق بين الوحدة العربية كمضمون قومي وانساني وبين الدعوة للوحدة الاسلامية ، رغم ما يشكله الدين الاسلامي من رابطة تراث حضاري وانساني ضمن المعطيات القومية العربية .

وبعد تحرر البلدان العربية من ربقة الاستعمار التركي ، اخذ النضال القومي العربي يمتلئ بمضامين جديدة ، كان في طليعتها النضال ضد الاستعمار والامبريالية بشكليهما القديم والحديث. كما انه بعد « الاستقلال » السياسي لاكثر الاقطار العربية اخذ يتحد عضويا بالنضال